|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| كلية الادارة والاقتصاد | | | | College Name |
| محاسبة | | | | Department |
| جبار ياسر عبيد الفتلاوي | | | | Full Name as written in Passport |
|  | | | | e-mail |
| **Professor** | **Assistant Professor** | **Lecturer** | **Assistant Lecturer** | Career |
| PhD | | Master | |  |
| مسؤولية المدقق الخارجي في التدقيق الاجتماعي | | | | Thesis Title |
| 2010 | | | | Year |
| **يحتل موضوع التدقيق الاجتماعي في العصر الحديث مكانةً بارزةً ، ويتخذ عنايةً متزايدةً على كافة المجالات ، إذ أخذ حيزاً واسعاً من فكر الباحثين والمنظمات المهنية والهيئات العلمية والتشريعات القانونية في الدول المتقدمة والنامية ، فقد وردت مؤشرات أهمية التدقيق الإجتماعي وما يقدمه من منافع إلى المجتمع ، وضرورة إلزام المنظمات كافة برعاية الجوانب الاجتماعية للبيئة المحيطة والإسهام بشكل فاعل في تحسين مختلف مناحي الحياة في مجتمعاتها و التخطيط للمجالات الأجتماعية الخاصة بالبيئة والمجتمع وملاكاتها العاملة ، وأنَّ مهنة التدقيق مطالبة بتوسيع خدماتها ومسؤولياتها لتشمل خدمة المجتمع بشكل عام ، مما يساعد على عدم ظهور فجوة التوقعات التي عانتها مهنة التدقيق من خلال القيام بالتدقيق الأجتماعي ، فالتدقيق الإجتماعي هو الفحص المنتظم للسياسات والمساهمات الاجتماعية والبيئية للوحدة الاقتصادية بهدف تأكيد مدى وفائها وتحقيقها لمعاييرها الخاصة للأداء وقياس مدى تقدمها وتحقيقها أهدافها المرسومة والمساعدة على إيجاد مقاييس لنجاحها ورفع مستوى أهدافها الإستراتيجية ، وتتجسد مشكلة البحث بأنَّ جميع الوحدات الاقتصادية لايمكن أن تمارس نشاطها بدون الاداء الاجتماعي المتمثل في الرفاهية الاجتماعية وجودة المنتج أو الخدمة وحماية البيئة ، وأنَّ المدقق الخارجي المتمثل في ديوان الرقابة المالية يقوم بتدقيق الوحدات الاقتصادية إلاَّ أنّ ذلك لم يتضمن مؤشرات كافية للتدقيق الاجتماعي الذي ُيعد مكملاً للتدقيق المالي لما يحققه من رفع كفاءة أداء الوحدة ومواردها الاقتصادية ، لا يوجد معيار دولي صريح ينص على مسؤولية المدقق الخارجي عن التدقيق الاجتماعي سوى معيار( 1010 ) والمتعلق بالتدقيق البيئي ، ومن خلال الحدود الزمانية للبحث لم يُقم المدقق الخارجي بإعداد تقرير التدقيق الأجتماعي لعينة البحث . ويستند البحث إلى فرضيتين هما إن التدقيق الاجتماعي مهم وضرورة القيام به لما يقدمه من نتائج ايجابية ومعلومات تخدم الوحدة الاقتصادية والمجتمع ، وإسهامه في رفع كفاءة أداء الموارد البشرية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية ، والمدقق الخارجي مسؤول عن القيام بالتدقيق الاجتماعي .**  **وهذا البحث تضمن الأستنتاجات التي توصل إليها وقَدَّم التوصيات بشأنها .** | | | | Abstract |